

الجدول رقم (٥)
تطور الصناعات العربية في فلسطين ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٢

١٩٤٢	١٩٣٩	البيان
١١٥٨	٣٣٩	عدد المصانع
٨٨٠٤	٤١١٧	عدد العمال
٢٧٤١	٧٥٤	اصحاب المصانع وأسرههم، العاملون في الصناعة
٢١٣١٠٠٠	٧٠٤٠٠٠	رأس المال المستثمر/ ج.ف.
٥٦٥٨٢٢٢	١٥٤٥٤١٣	قيمة الانتاج الكلي/ ج.ف.
٣٩٣٣٤٢٩	١٢٣٢٢٤٦	قيمة المواد الخام/ ج.ف.
٥١١١٤٩	١٢١٦٣٤	رواتب وأجور/ ج.ف.
٣٨١٢	٣٩١٤	قوة الاحنة الميكانيكية المستخدمة
١٢١٣٦٤٤	١٩١٥١٥	صافي الربح/ ج.ف.

استخرج بعرفة الباحث من عدة جداول وردت في Statistical Abstract of Palestine 1944/1945, op.cit., pp. 53 - 60.

ويدل هذا الانخفاض على أن المصانع العربية التي استحدثت خلال الحرب العالمية الثانية كانت، كسابقتها، صغيرة الحجم، سواء من حيث رؤوس الأموال التي استثمرت فيها أو من حيث عدد العمال العاملين فيها. ويظهر هذا واضحاً من قيمة المواد الخام المستخدمة في المصانع المستحدثت والتي يبلغ معدل قيمتها، لكل مصنع، نحو ٢٢١٥ جنيهاً، وذلك بأقل من معدل ما استخدم العام ١٩٣٩ بنحو ١٤١٩ جنيهاً. كما يتضح، أيضاً، من خلال القيمة الكلية للانتاج، والتي بلغ معدلها لكل مصنع من المصانع المستحدثت بنحو ١١٨٥ جنيهاً فلسطينياً، ويدل هذا على أن المصانع العربية التي استحدثت كانت صغيرة الحجم، ولم تستخدم أيدي عاملة بكثافة كبيرة، فلو استبعدنا عدد العمال العاملين في المصانع الخاصة والمؤسسات العائلية والبالغ عددهم ١٩٩٠ عاملاً لكان معدل العمال المستخدمين في المصانع الحديثة نحو ثلاثة عمال لكل مصنع. ويلاحظ مما تقدم، أن الصناعة العربية في فلسطين قد تقدمت ابان عهد الانتداب البريطاني تقدماً طفيفاً، وذلك بسبب العقبات التي اعترضت مسيرتها وأهمها ما يلي:

١ - حصر موارد الانتاج:

لقد منعت حكومة الانتداب عرب فلسطين من استيراد المواد الأولية اللازمة لصناعتهم، وعلى النقيض من ذلك خصصت ٩٠ بالمئة من رخص الاستيراد والتصدير للصهيونيين الذين أخذوا يتحكمون بالتجارة الخارجية حسب مصالحهم^(٨)، وحجبت عن السكان العرب الرخص التي بموجبها يحق لهم تأسيس مصانع عربية جديدة في البلاد، كما حدث مع شركة البوتاس الفلسطينية وامتياز توليد الكهرباء من مياه نهر الأردن الذي أعطي لشركة الكهرباء الفلسطينية المحدودة، ووقفت حائلاً دون تقدم الصناعة العربية.